

Distr.: General
8 November 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة عشرة
جنيف، ٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

ليختنشتاين

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١	أولاً - مقدمة
٣	٥-٤	ثانياً - المنهجية
٤	١٤-٦	ثالثاً - الإطار القانوني والمؤسسي
٤	٩-٦	ألف - الإطار القانوني
٥	١٤-١٠	باء - مؤسسات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
٦	٩٠-١٥	رابعاً - حماية حقوق الإنسان وتعزيزها
٦	٥٢-١٥	ألف - المساواة وعدم التمييز والفئات المستضعفة بصفة خاصة
٦	٢٣-١٥	١ - نوع الجنس
٩	٣٠-٢٤	٢ - الأطفال
١١	٣٣-٢٩	٣ - المسنون
١٢	٣٨-٣٤	٤ - الأشخاص ذوو الإعاقة
١٣	٤٤-٣٩	٥ - الهجرة واندماج السكان الأجانب المقيمين
١٥	٥٠-٤٥	٦ - العنصرية
١٦	٥٢-٥١	٧ - الميل الجنسي
١٦	٥٥-٥٣	باء - الحق في الحياة وحظر الرق والتعذيب
١٧	٥٨-٥٦	جيم - إقامة العدل، والحق في المساواة في التمتع بحماية القانون
١٨	٦١-٥٩	دال - الحق في طلب اللجوء
١٩	٦٥-٦٢	هاء - الحق في حرية الفكر والوجدان والدين
٢٠	٦٩-٦٦	واو - المشاركة في الحياة السياسية
٢١	٧٣-٧٠	زاي - الحق في العمل
٢١	٧٤	حاء - الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق
٢٢	٨٤-٧٥	طاء - الحق في التعليم
٢٤	٨٨-٨٥	ياء - الحق في الصحة البدنية والعقلية
٢٥	٩٠-٨٩	كاف - التضامن الدولي
٢٥	٩٥-٩١	خامساً - التشاور مع المجتمع المدني
٢٧	٩٦	سادساً - ملاحظات ختامية

أولاً - مقدمة

١ - تولى ليختنشتاين أهمية كبرى لحقوق الإنسان وللقيم التي تتأسس عليها. وتشمل هذه القيم الاعتراف بالمساواة في الحقوق - بصرف النظر عن السلطة والنفوذ. ويلعب هذا المبدأ دوراً مركزياً أيضاً في السلوك بين الدول. ولذلك فإن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أولويات سياسة ليختنشتاين الداخلية والخارجية. وتعد ليختنشتاين، بمساحتها البالغة ١٦٠ كلم^٢ وساكنتها التي يقارب عددها ٣٦٠٠٠٠ نسمة، إحدى أصغر الدول في العالم. ومع ذلك، فإن ليختنشتاين مقتنعة بأن مشاركتها يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى الدولي والوطني.

٢ - وتؤيد ليختنشتاين تأييداً تاماً آلية الاستعراض الدوري الشامل وتولي أهمية كبيرة لهذه العملية في تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وكنيجة منطقية، تأخذ ليختنشتاين التوصيات المقدمة إليها مأخذ الجد، كما تشارك في الاستعراض الدوري الشامل للحالة في بلدان أخرى.

٣ - وجرى التقييم الأول للحالة في ليختنشتاين كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي إطار هذا التقييم، قدم لليختنشتاين ما مجموعه ٤٣ توصية. وقد قبلت أكثر من ثلاثة أرباع هذه التوصيات، وعددها ٣٥ (بعضها بتعديل طفيف في الصياغة). وكما يبين التقرير، فقد أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالعديد من التوصيات؛ وإلى حد ما حتى في المجالات التي كانت ليختنشتاين قد رفضتها أصلاً.

ثانياً - المنهجية

٤ - أعد هذا التقرير مكتب الشؤون الخارجية مع إشراك جميع المكاتب الإدارية ذات الصلة. وقبل اعتماد التقرير، أرسل إلى اللجان والمؤسسات المعيّنة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وكذلك إلى منظمات المجتمع المدني المهتمة. وأتيحت لمختلف هذه الهيئات الفرصة للتعليق على التقرير في مناسبة نظمت خصيصاً لذلك في شكل حلقة عمل و/أو لتقديم تعليقات مكتوبة. ويمكن الاطلاع على ملخص ما ورد من تعليقات على التقرير في الفصل الخامس.

٥ - ويستند الهيكل المواضيعي للتقرير إلى هيكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتناقش التوصيات المقدمة من الاستعراض الدوري الشامل الأول التي قبلتها ليختنشتاين في الفصول المواضيعية ذات الصلة.

ثالثاً - الإطار القانوني والمؤسسي

ألف - الإطار القانوني

٦- تتضمن المواد من ٢٧ مكرراً إلى ٤٤ من دستور ليختنشتاين العديد من الحقوق والحريات الأساسية. واشتقت المحكمة الدستورية، في اجتهادها القضائي، المزيد من الحقوق الأساسية من تلك التي يعدّها الدستور أو اعترفت بها كحقوق أساسية مستقلة غير مكتوبة.

٧- وتسلك ليختنشتاين مذهباً أحادياً إزاء الاتفاقات الدولية، أي أن الاتفاق المصدق عليه يصبح جزءاً من القانون الوطني منذ تاريخ دخوله حيز النفاذ دونما حاجة إلى وضع قانون خاص. كما ينطبق الاتفاق انطباقاً مباشراً إذا كانت أحكامه محددة بما يكفي لهذا الغرض.

التوصيات رقم ٢/٦٤ و ٣/٦٤ و ١/٦٥: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

٨- فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات الدولية، قبلت ليختنشتاين ثلاث توصيات. فمن الممارسات المعمول بها لدى حكومة ليختنشتاين ألا تتخذ قرار الانضمام إلى اتفاقية ما إلا إذا هُيئت على الصعيد الداخلي الشروط المسبقة القانونية والعملية ذات الصلة. وهذا يضمن إمكانية التطبيق الفعلي لجميع أحكام الاتفاقية من وقت دخولها حيز النفاذ. وفي حالة البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، شمل التنفيذ ضرورة إدخال تعديلات على القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم الجنسية، وهو ما تم في غضون ذلك. ويجري حالياً إعداد هذا المقترح للبرلمان، وذلك بهدف التصديق على البروتوكول الاختياري، قبل نهاية عام ٢٠١٢، إن أمكن. وفيما يتصل بالتصديق المعتمز على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، من المعتمز إدراج الجرائم ذات الصلة المتعلقة بمجالات الاختفاء القسري بشكل صريح في القانون الجنائي، وهو ما يجري التحضير له حالياً. وما إن تنجز هذه الخطوة، حتى يتم التصديق بسرعة. وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، عينت الحكومة فريق عمل مشتركاً بين المكاتب لتقييم مدى الحاجة إلى تعديلات تحضيراً للتصديق. وفي ضوء عملية الإصلاح الجارية للإدارة العامة الوطنية (انظر الفقرة ١٣)، تأخر تقديم التقرير النهائي لفريق العمل. ومن المقرر مواصلة الاستعدادات ما إن يكتمل الإصلاح الإداري، وذلك بهدف التصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

٩- وفي عام ٢٠٠٩، صدقت ليختنشتاين على كل من اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، واتفاقية عام ١٩٥٤ الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. وفي الوقت نفسه، سحبت التحفظات ذات الصلة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والعهد

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٩ أيضاً، جرى التصديق على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، أصبحت ليختنشتاين أول دولة تصدق على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان. وفي السنوات الأخيرة، وقعت ليختنشتاين أيضاً على ما يلي من الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان: اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والاتفاقية الأوروبية بشأن الجرائم الحاسوبية وبروتوكولها الإضافي المتعلق بتجريم الأفعال ذات الطابع العنصري أو القائمة على كره الأجانب التي ترتكب من خلال النظم الحاسوبية، واتفاقية الذخائر العنقودية (كلها عام ٢٠٠٨) وكذلك اتفاقية مجلس أوروبا بشأن تزييف المنتجات الطبية والجرائم المماثلة المنطوية على أخطار تهدد الصحة العامة.

باء- مؤسسات حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

١٠- توجد عدة مؤسسات لتعزيز حقوق الإنسان في ليختنشتاين. ويؤدي المكتب الحكومي لتكافؤ الفرص دوراً هاماً وهو موجود في شكله الحالي منذ عام ٢٠٠٥. ويدعو إلى مناهضة التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص في مجالات المساواة بين الجنسين، والإعاقة، والهجرة والاندماج، والحرمان الاجتماعي، والميل الجنسي. وعلى مدى العقد الماضي، أنشئت مكاتب وهيئات جديدة مسؤولة عن مواضيع محددة لحقوق الإنسان داخل الإدارة العامة الوطنية وخارجها على السواء. وهي تشمل داخل الإدارة، على وجه الخصوص، تعيين موظف للاندماج مسؤول عن اندماج السكان الأجانب المقيمين (٢٠٠٨)، وإنشاء مكتب لمساعدة الضحايا (٢٠٠٨) يقدم المشورة، وكذا المساعدة الطبية والنفسية والمالية، لضحايا الجرائم وأقاربهم. وقد شكلت الحكومة أيضاً عدة لجان بصفته هيئات استشارية بشأن مواضيع محددة، منها على سبيل المثال لجنة المساواة بين الجنسين، ولجنة الحماية من العنف، ولجنة قضايا الاندماج.

١١- وثمة مؤسسة هامة أخرى هي اللجنة المستقلة للإصلاحات (منذ بداية عام ٢٠٠٨) التي عهد إليها بمهمة رصد الامتثال لتنفيذ الأحكام في نظام العقوبات ومعاملة المدانين. وتؤدي المؤسسة أيضاً تلعب دور الآلية الوقائية الوطنية على النحو المبين في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. ومما تجدر الإشارة إليه كذلك مكتب كفالة المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة المنشأ بقانون والذي تديره رابطة ليختنشتاين للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٢- وأهم ابتكار على المستوى المؤسسي في السنوات الأربع الأخيرة هو إنشاء ديوان مظالم الأطفال والشباب عام ٢٠٠٩. وديوان مظالم الأطفال والشباب مكتب مستقل ومحيد وميسور الوصول إليه عموماً للاتصال والشكاوى بشأن القضايا المتعلقة بالأطفال والشباب. وتشمل ولاية ديوان مظالم الأطفال والشباب تلقي الأسئلة والشواغل والشكاوى والتوسط في حالة الصعوبات والصراعات بين الأفراد الخواص والمكاتب والسلطات وجميع المؤسسات العامة التي تتعامل مع قضايا الأطفال والشباب. وتعالج جميع المسائل في سرية تامة. وثمة مهمة

أخرى لديوان مظالم الأطفال والشباب هي رصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من الأنظمة الوقائية الدولية للأطفال. وانتخب برلمان ليختنشتاين أول أمينة للمظالم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لفترة أربع سنوات، وبدأت عملها في بداية عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٩ أيضاً، أنشئ المجلس الاستشاري للأطفال والشباب بصفته مؤسسة إضافية على المستوى الوطني لتمثيل مصالح الأطفال والشباب. ويتألف المجلس الاستشاري من المنظمات والمجموعات العاملة في مجال الأطفال والشباب.

١٣- وفي سياق إصلاح إداري شامل يهدف إلى تبسيط الهياكل وتحديد أوضح للمسؤوليات والصلاحيات، سيجري تعديل نظام حماية حقوق الإنسان في ليختنشتاين بطرق جوهرية. فمن المقرر دمج أجزاء من مكتب تكافؤ الفرص في مكتب الشؤون الاجتماعية والمجتمع المنشأ حديثاً، إضافة إلى أنشطة حقوق الإنسان لشئى المكاتب الإدارية الأخرى. والهدف من ذلك هو ضمان تجميع جميع المواضيع المتعلقة بتكافؤ الفرص وعدم التمييز مع بعضها في المكتب نفسه. وإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة إنشاء هيئة مستقلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وستضم هذه الهيئة المجالات التي يمارس فيها مكتب تكافؤ الفرص حالياً ولاية مستقلة. ومن المقرر تصميم الهيئة وفقاً لمبادئ باريس (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣). ولخلق المزيد من التآزر، من المقرر دمج ديوان مظالم الأطفال والشباب في هذه الهيئة المستقلة الجديدة.

١٤- وقد كانت حالة البيانات في مجال حماية حقوق الإنسان وعدم التمييز نقطة ضعف في الماضي، وهو أمر استرعى انتباه ليختنشتاين إليه مراراً. وفي السنوات الأخيرة، عززت الجهود الرامية إلى تحسين حالة البيانات في مجال حقوق الإنسان، فيما يتعلق بمواضيع محددة وكذلك من أجل الحصول على نظرة عامة أفضل. ومما تجدر الإشارة إليه بوجه خاص في هذا الصدد قرار الحكومة عام ٢٠١٠ إصدار تقرير يُحدّث سنوياً عن حالة حقوق الإنسان في ليختنشتاين. ويمكن الاطلاع على التقرير تحت باب المنشورات (Publikationen) في الموقع التالي: www.aaa.li.

رابعاً- حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

ألف- المساواة وعدم التمييز والفئات المستضعفة بصفة خاصة

١- نوع الجنس

١٥- تلقت ليختنشتاين، في مجال المساواة بين الجنسين، تسع توصيات قبلت ثمانية منها، مع إعادة صياغة بعضها. وجرت مراجعة التوصية الوحيدة التي لم تقبلها ليختنشتاين، وهي المتابعة القضائية التلقائية لجميع أفعال العنف المتربلي، وجرى تنفيذها في غضون ذلك.

التوصيات رقم ٦/٦٤ و ٧/٦٤ و ٨/٦٤ و ٩/٦٤ و ٨/٦٥ و ٩/٦٥ و ١٠/٦٥ و ١١/٦٥ و ١٢/٦٥: مكافحة العنف المتزلي؛ وتعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات ومجالات الحياة العامة؛ وتعزيز تكافؤ الفرص في سوق العمل، وبخاصة تيسير عودة المرأة إلى صفوف القوى العاملة بعد الولادة؛ والتغلب على القوالب النمطية التقليدية؛ والتصدي للتمييز بحكم الواقع فيما يتعلق بالإرث.

١٦- ما فتى تكافؤ الفرص للرجل والمرأة مصدر قلق كبير للحكومة لسنوات عديدة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ما فتئت الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل تتقدم بثبات، وأحرز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

١٧- وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة في المجال القانوني، تجدر الإشارة على نحو خاص إلى تعديل قانون الإرث وإلى الأحكام الجديدة المتعلقة بالجرائم الجنسية في القانون الجنائي. فقد نصح قانون الإرث تنقيحاً جوهرياً عام ٢٠١٢، من أجل تحسين الوضع القانوني للزوج أو الشريك المسجل الباقي على قيد الحياة. ولهذا الغرض، زيد على وجه الخصوص النصيب القانوني للزوج أو الشريك المسجل المتبقي على قيد الحياة في الميراث. فقبل الإصلاح، كان النصيب القانوني للزوج أو الشريك المسجل المتبقي على قيد الحياة ثلث التركة - بصرف النظر عن الأنصبة التي يحصل عليها الفرع المباشر. وكان هذا يضع الأزواج الذين لا عمل لهم في وضع غير موات. والنصيب الجديد من الميراث هو نصف التركة. وتبعاً لذلك، يزيد هذا بدوره من النصيب المفروض الذي يحتسب على أساسه النصيب القانوني من الميراث. ويتضمن القانون الذي يحكم النصيب المفروض الآن أيضاً بند الغرر، الذي يضمن عدم وضع الزوج الباقي على قيد الحياة في وضع غير موات.

١٨- وسعت التعديلات التي أدخلت على القانون الذي يحكم الجرائم الجنائية الجنسية إلى توسيع الحماية المادية والقانونية للضحايا والتكاملة القانونية للتدابير العملية التي تتخذها الحكومة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وكذا العنف المتزلي. واعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، تم توسيع فئة الجرائم الجنائية التي تستوجب المتابعة القضائية التلقائية. ففي حالات التهديدات الخطيرة لأقرب الأقربين، والمطاردة ("الملاحقة المستمرة")، والاعتصاب أو الإكراه على ممارسة الجنس في إطار الزوجية أو الشراكة المتزلية، وكذا الزواج بالإكراه، أسقط اشتراط إذن الشخص المتضرر من أجل تحريك المتابعة القضائية. وتضمن المتابعة القضائية التلقائية توقف سريان أي شروط مسبقة مقيّدة على أشكال شتى من العنف المتزلي. كما يساهم الإدراج الصريح لإمكانية إيقاع عقوبة جنائية على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي دخل أيضاً حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، في تعزيز حماية ضحايا العنف.

١٩- ويشكل قانون الحماية من العنف الساري النفاذ منذ عام ٢٠٠١ وجوهه، وهو الحق في طرد الجاني كتدابير وقائي، أساساً لمكافحة العنف المتزلي. ففي كل سنة، ترسل بطاقات طوارئ بثمان لغات تتضمن معلومات عن العنف المتزلي ومكاتب الاتصال المفتوحة

للأشخاص المتضررين إلى شتى المكاتب العامة في ليختنشتاين. وهذه البطاقات متاحة مجاناً. وتنظم كل سنتين إلى ثلاث سنوات حملات بالتعاون مع منظمة غير حكومية أو أكثر. وفي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، من المقرر تنظيم حملة ضد العنف المنزلي لمدة أسبوعين بالتعاون مع دار المرأة في ليختنشتاين.

٢٠- وبالرغم من إقرار المساواة القانونية بين المرأة والرجل في ليختنشتاين، لا تزال هناك تحديات أمام التحقيق الكامل للمساواة الفعلية. وفي هذا المجال، أُطلقت تدابير عديدة ونُفذت خلال السنوات الأربع الماضية - بالتعاون مع المجتمع المدني في العديد منها أيضاً. وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، لم يتحقق بعد التمثيل المتوازن للجنسين في الهيئات السياسية في العديد من المجالات. ففي البرلمان كما في المجالس البلدية، تشغل المرأة نحو ربع المقاعد. ولتحسين هذا الوضع، تقدم دورة في العمل السياسي لفائدة المرأة لقيت إقبلاً جيداً للغاية. وتهدف هذه الدورة إلى التمكين للمرأة وتشجيعها على المساهمة بمومها وإمكاناتها في الهيئات السياسية وفي الحياة العامة. ويُقدّم للنساء اللائي يقررن الترشح لمقعد في البرلمان أو المجلس البلدي دعم إضافي من خلال بوابة خاصة، www.frauenwahl.li، تتيح لهن بروزاً إعلامياً أكبر. ومنذ سنوات عديدة أيضاً، ما فتئت جولات النقاش العام مع البرلمانيات بشأن المواضيع الراهنة تجرى مرتين في السنة. وإضافة إلى هذه التدابير المستمرة، فوضت لجنة المساواة بين الجنسين عام ٢٠١١ إجراء دراسة عن "حالات رفض الترشح في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١١". وتناولت هذه الدراسة سبب قرار النساء والرجال الذين طلب منهم الترشح لمنصب انتخابي ألا يفعلوا. وقدمت الدراسة مؤشرات بشأن العوامل التي قد تكون حاسمة في المستقبل في تحفيز المزيد من النساء على الترشح للمناصب الانتخابية.

٢١- وثمة مسألة أخرى هامة في سياسة المساواة بين الجنسين في ليختنشتاين هي تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في سوق العمل. فأساسها القانوني منصوص عليه في قانون المساواة بين الجنسين الذي صدر عام ١٩٩٩ ونقح مرتين منذ ذلك الحين. وعلى مدى العقود الماضية، كان واضحاً الاتجاه العام نحو زيادة فرص عمل المرأة وتبعاً لذلك نحو مزيد من أوجه التشابه مع أتماط عمالة الرجال. وفي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة النساء من العمال ٤٠,٢ في المائة. ومع ذلك، لا تزال الفوارق واضحة. فقد كان الأجر الشهري الإجمالي للمرأة عام ٢٠٠٩ أقل بنسبة ١٩,٥ في المائة من نظيره لدى الرجل. وتعتبر الأجر مجالياً ذا حساسية خاصة اتخذت فيه تدابير شتى عام ٢٠١٢، من بينها الدراسة الاستقصائية عن انعدام المساواة في الأجر التي أجريت للمرة الثانية في الإدارة العامة الوطنية. وثمة مشروع آخر مبرمج يسمى "(الأجر): أي فاجعة هذه" (Such a (Wage) Drama)، سيجري خلاله إعلام السكان وتوعيتهم بشأن (انعدام) المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة. وتصل حصة المرأة من المستوى الإداري الاستراتيجي لما مجموعه ٢٤ مؤسسة ومرفق عام وكذا مؤسسة خاصة مملوكة جزئياً للدولة ٢٤,٣ في المائة.

٢٢- ومما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين المرأة والرجل في مكان العمل مسألة تعزيز التوافق بين الأسرة والعمل، وكذلك سياسة الأسرة بشكل عام. وليختنشتاين بموازاة ذلك شبكة متطورة جداً من مرافق الرعاية النهارية للأطفال وغيرها من عروض الرعاية خارج نطاق الأسرة، التي تتمتع بشعبية كبيرة. وتقدم الحكومة الدعم لعروض الرعاية النهارية خارج المنزل، وهي تحسنها باستمرار إلى أرفع مستوى بإشراك البلديات وشركات القطاع الخاص. وهناك أصلاً عدة بلديات تتيح مدارس ليوم كامل. ويخول القانون للمرأة في ليختنشتاين، بعد الوضع، إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ٢٠ أسبوعاً. كما للأمهات والآباء الحق، إضافة إلى ذلك، في إجازة والدية غير مدفوعة الأجر مدتها ٣ أشهر. وتسمح الإدارة العامة الوطنية، بصفتها ربة عمل، للموظفين المهتمين بالعمل لدوام جزئي إلى أقصى حد ممكن. ولرفع مستوى وعي القطاع الخاص بمزايا الشركات وسياسات الموظفين المراعية للأسرة، يجري السعي إلى تبادل الآراء مع النقابات المهنية في هذا الباب. وفي هذا الصدد، سينظم حدث افتتاحي حول موضوع "التوافق بين الأسرة والعمل - مكسب للشركات!" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتنفذ الحكومة تدابير شتى لدعم الأمهات أثناء عودتهن إلى سوق العمل بعد انقطاع: إذ تقدم للعائدات منهن دورات تدريبية جماعية وإرشاداً فردياً مجانياً.

٢٣- وبما أن تحقيق تكافؤ الفرص الفعلي بين الرجل والمرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمواقف، تتخذ باستمرار تدابير بهدف التوعية بالأدوار النمطية وتبديدها. وتصدر الإشارة هنا إلى مشاريع مدرسية شتى تجري فيها توعية الشباب بالقضايا الجنسانية، أو يمكن فيها للتلاميذ التعرف على مهن لا تخضع للقوالب النمطية الجنسانية.

٢- الأطفال

التوصيات رقم ٤/٦٤ و ٢٤/٦٥ و ٢٥/٦٥: إنشاء آلية مستقلة مكلفة بالنظر في شكاوى انتهاك حقوق الطفل؛ وحظر جميع أشكال العقاب البدني للأطفال؛ واتخاذ تدابير لحماية الأطفال المتضررين من اعتقال أو سجن والديهم ولتحسين أحوالهم.

٢٤- في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، دخل قانون الأطفال والشباب الجديد حيز النفاذ في ليختنشتاين. وقد وضع هذا القانون في عملية تشاركية شملت الأطفال والشباب وكذا البالغين. وأدرجت في القانون صراحة حقوق الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل ومبدأ عدم التمييز. ومن بين العناصر المبتكرة الأخرى إنشاء مؤسستين مستقلتين جديديتين، هما ديوان مظالم الأطفال والشباب والمجلس الاستشاري للأطفال والشباب (انظر أيضاً الفقرة ١٢)، فضلاً عما يرتبط بذلك من تكريس لمشاركة الأطفال والشباب في الأمور التي تتعلق بهم على المستوى الوطني والبلدي. كما أدرجت مشاركة الأطفال والشباب في قانون المدارس (بالصيغة التي نقح بها عام ٢٠١١).

٢٥- ومن العناصر الهامة الإضافية المدرجة في قانون الأطفال والشباب الجديد القواعد الجديدة التي تنظم حق وواجب الإبلاغ عن تعريض رفاة الأطفال للخطر، وتقديم الدعم عندما يخالف الأطفال والشباب القانون، وقواعد جديدة تنظم عمليات التبني، وتعزيز المكانة القانونية للطفل في الإجراءات القضائية للكفالة، وتعزيز حماية الأطفال والشباب (بما في ذلك القواعد الجديدة لإعلان المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ وبيعها).

٢٦- وإضافة إلى ذلك، أدرج الحق في تربية خالية من العنف في قانون الأطفال والشباب الجديد، المكمل للأحكام الموجودة في القانون المدني العام. وينص قانون الأطفال والشباب على عدم السماح بجميع أشكال العقاب البدني، وكذا الأذى النفسي وغيرها من التدابير المهينة. ولا يشير هذا الحظر إلى الوالدين فحسب، وإنما إلى جميع الأشخاص المشاركين في التعليم والتربية.

٢٧- وقد تحقق توسع هام لحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي مع تنقيح القانون المتعلق بالجرائم الجنائية الجنسية لعام ٢٠١٠ (دخل حيز النفاذ في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ وجزئياً في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١). وتوسّع التعديلات المدخلة الحماية المادية والقانونية للضحايا. وأدرجت جرائم جنائية جديدة، منها الدخول في اتصالات جنسية مع الأطفال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاستمالة). وعلاوة على ذلك، أُخذ بتجريم شامل للسلوك المتصل باستغلال الأطفال في المواد الإباحية وفي البغاء. وأُخذ بالولاية القضائية خارج الإقليم فيما يتعلق بعدة جرائم جنسية ترتكب في حق الأطفال والشباب. وتم تمديد فترة التقادم القانوني فيما يتعلق بالأفعال الإجرامية المرتكبة في حق الاستقلالية الجنسية وغيرها من الجرائم الجنسية من خلال عدم احتساب الوقت الذي يسبق وصول الضحية سن البلوغ. ومراعاةً للجانب الوقائي أيضاً، تنص المقتضيات الجديدة على رصد أشد للمدانين بارتكاب جرائم جنسية، بما في ذلك إمكانية الاختبار القضائي تحت المراقبة، والإلزام بتوجيهات عند الإفراج المشروط، وحظر بعض أنواع العمل.

٢٨- وسياسة حقوق الطفل هي سياسة الأسرة أيضاً: إذ تواجه ليختنشتاين، مثل دول أوروبية أخرى، تحديات كبيرة في مجال سياسة الأسرة. فقد غيرت التحولات الاجتماعية الهياكل الأسرية واحتياجات الآباء والأبناء تغييراً جذرياً. وعلى أساس هذه الأفكار، قدمت الحكومة "إطار الأسرة في ليختنشتاين" عام ٢٠١١، وهو يوفر إطاراً لسياسة الأسرة والأطفال والشباب أو في ما يكون للحياة. ويحدد إطار الأسرة أكثر بقائمة من التدابير. وفقاً لأحدث قائمة من التدابير لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، تركز الحكومة على المجالات الأربعة التالية: التوافق بين الأسرة والعمل، ومنع الديون في أوساط الشباب، والعمل الشبائي المفتوح، وتثقيف الوالدين. والهدف النهائي هو توفير ظروف جيدة لشتى أشكال الحياة والأسرة والقيام، لهذا الغرض، بالجمع والتنسيق بين الجهات المعنية في جميع المجالات.

٢٩- وأوصيت ليختنشتاين، في الاستعراض الدوري الشامل الأول، بضرورة اتخاذ تدابير خاصة لحماية الطفل الذي يودع والداه رهن الاحتجاز أو السجن، مع مراعاة التطور الجسماني والاجتماعي والنفسي للطفل. وهذه التدابير موجودة سلفاً في ليختنشتاين: فإذا أودع أحد الوالدين رهن الاحتجاز أو السجن، يقوم فريق متعدد التخصصات يضم علماء نفس الطفل ومرشدين اجتماعيين ومربين يعملون لمكتب الشؤون الاجتماعية بتقييم حالة الأسرة. ويقرر الفريق ما إذا كان يمكن للطفل أن يظل في الأسرة القريبة (مع الوالد الآخر) أو الأسرة الممتدة بالرغم من سجن أحد الوالدين، وما إذا كان يلزم اتخاذ تدابير خاصة و/أو دعم الطفل من مكتب الشؤون الاجتماعية.

٣٠- وفي عام ٢٠١١، أجرت المؤسسات المستقلتان الجديتان المنشأتان بموجب قانون الأطفال والشباب، وهما ديوان مظالم الأطفال والشباب والمجلس الاستشاري للأطفال والشباب، دراسة استقصائية شملت ١٠٠ ١ طفل وشباب - وهو ما يعادل حوالي ٢٠ في المائة من الأطفال في هذه الفئة العمرية في ليختنشتاين. وسئل الأطفال عن وضعهم المعيشي ورغباتهم ومشاكلهم. وكانت النتيجة تقريراً يعكس منظور الأطفال والشباب، وقدم إلى الجمهور في ليختنشتاين وإلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل في الأمم المتحدة^(١). وتظهر الدراسة أن الأطفال والشباب في ليختنشتاين يعتبرون ظروفهم المعيشية مرضية، وأهم يدركون مزايا صغر حجم البلد وازدهاره المادي. وحدد التقرير أيضاً مجالات شتى تتسع لمزيد من التحسين، مثل ما يتعلق بالمشاركة والحضانة الوالدية (طلب الوساطة القبلية المدعومة من الدولة في حالة الانفصال والطلاق). ويجري حالياً العمل من أجل نظام حضانة مشتركة من كلا الوالدين داخل الوزارة المسؤولة.

٣- المسنون

٣١- تعد مخصصات الشيخوخة في ليختنشتاين متطورة جداً، مما يسمح لسكان البلد بالحفاظ على مستوى معيشي لائق بعد تقاعدهم. ونظراً للتطورات الديمغرافية - أي زيادة حصة المسنين - وكذلك تغير طلبات واحتياجات المسنين، تعتقد الحكومة أن اعتماد نظرية شمولية لسياسة الشيخوخة أمر هام. وسياسة الشيخوخة ودية لمبدأ أنه ينبغي أن يكون الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية قادرين على العيش معتمدين على ذاتهم وبشكل مستقل إلى أقصى حد ممكن.

٣٢- وفي حين ركزت الهياكل السابقة لرعاية المسنين بشكل كبير على الرعاية المؤسسية، تعززت خيارات الرعاية في المنزل وكذلك الرعاية الوقائية منذ عام ٢٠٠٧ من أجل تنفيذ المبدأ المذكور أعلاه. وتشمل هذه الاستراتيجية تقديم الدعم للأقارب الذين يرعون الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية في المنزل. وكجزء من سياسة الشيخوخة، اعتمدت الحكومة "استراتيجية خرف" محددة عام ٢٠١٢ توفر إطاراً لمعالجة متميزة لموضوع معقد ومتزايد الأهمية.

(١) يمكن الاطلاع على التقرير المزدوج اللغة وتحميله باللغتين الألمانية والإنكليزية من الموقع التالي:

.www.oskj.li, Aktivitäten, Kinder- & Jugendbericht 2011

٣٣- ولتحسين مشاركة المسنين في القرارات السياسية المتعلقة بسياسة الشيخوخة، أنشأت الحكومة عام ٢٠٠٧ مجلساً استشارياً للمسنين يتسم بالحياد السياسي وبالاستقلالية عن المؤسسات ليتولى وظيفة هيئة استشارية. ويعمل المجلس الاستشاري للمسنين بمثابة صوت لمسني ليختنشتاين ويقدم مصالحهم وشواغلهم في عملية صنع الرأي السياسي الوطني. وتدأب الحكومة أيضاً على تنظيم مناسبات وحملات ودراسات بالتعاون مع مختلف المنظمات ذات الصلة، من أجل تعزيز التبادل والتضامن وكذلك التفاهم بين الأجيال. وأنشأت الحكومة إضافة إلى ذلك بموقعها على شبكة الإنترنت، www.zukunftalter.li، بوابة للمعلومات والاتصالات بشأن جميع المسائل المتصلة بسياسة الشيخوخة.

٤- الأشخاص ذوو الإعاقة

٣٤- تحققت المساواة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في ليختنشتاين من خلال قانون المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويهدف هذا القانون إلى منع التمييز والتهميش في الحياة اليومية وتسهيل الاندماج إلى أقصى حد ممكن. وينص القانون أيضاً على إنشاء مكتب المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتضطلع رابطة ليختنشتاين للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي مؤسسة مستقلة تمثل مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، بوظيفة مكتب المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة نيابة عن الحكومة. وكجزء من الإصلاح الشامل للإدارة العامة الوطنية (انظر الفقرة ١٣)، من المقرر أن يضطلع بهذه الوظيفة مكتب مركزي داخل الإدارة في المستقبل. وسيتيح هذا لرابطة الأشخاص ذوي الإعاقة العودة إلى التركيز الحصري على دورها كمنظمة غير حكومية.

٣٥- ومنذ دخول قانون المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ، أصبح أحد الأهداف الرئيسية هو اتخاذ تدابير لتحقيق المساواة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوعية السكان بشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الربط الشبكي فيما بين شتى المجموعات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، تجدر الإشارة خاصة إلى مجموعة الربط الشبكي "Sichtwechsel": فقد انضم ما مجموعه ٢٠ منظمة حكومية وغير حكومية إلى بعضها البعض في مجموعة غير رسمية تتبادل الأفكار والخبرات، وتطلق حملات مشتركة، وتوفر معلومات حول موضوع الإعاقة في ليختنشتاين عبر موقعها على الإنترنت www.sichtwechsel.li. وتشكلت المجموعة عام ٢٠١٠. بمناسبة معرض مشترك إحياءاً للذكرى السنوية الخمسين للتأمين ضد العجز في ليختنشتاين. وثمة عملية توعية أخرى هي مشروع "mittendrin": إذ يكتب أشخاص ذوو إعاقة مقالات صحافية تنشر بانتظام في الصحف الوطنية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ستظهر المقالات في صحيفة منفصلة للمرة الأولى وسترسل إلى جميع بيوت ليختنشتاين. ومن المقرر إصدار المزيد من أعداد هذه الصحيفة السنة المقبلة.

٣٦- وإضافة إلى قانون المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا يزال قانون التأمين ضد العجز (منذ ١٩٦٠) يشكل الأساس القانوني. ويهدف إلى تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة كيما يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم كلياً أو جزئياً بوسائلهم الخاصة ويتمكنوا من أن يحيوا حياتهم بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية. ولذلك، لهم الحق في مجموعة من تدابير الاندماج من مثل إعادة التدريب المهني والتدريب المستمر، وإعانات الأجور، ومساعدات إضافية. وإذا لم يكونوا قادرين على العمل أو لم يكونوا قادرين إلا جزئياً، يحق لهم الحصول على معاش العجز. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، تبنت الحكومة تنفيذ مفهوم جديد لتحسين اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل. وينطوي هذا المفهوم على إنشاء مكتب اتصال مركزي للأشخاص المتضررين والأطراف الأخرى (مثل الأقارب وأرباب العمل). وعلى مكتب الاتصال المركزي أن يجمع العروض التي كانت تقدمها سابقاً عدة مؤسسات مختلفة. وثمة هدف آخر للمفهوم هو تحقيق تعاون أوثق مع أرباب العمل وكذلك دعمهم وتوعيتهم. ومن المقرر تطبيق هذا المفهوم كجزء من الإصلاح الإداري الجاري حالياً.

٣٧- واتخذت الحكومة، علاوة على ذلك، تدابير شتى للقضاء على الحواجز التي تنتصب أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. فلتحسين الوصول إلى المعلومات، وسّعت الحكومة إمكانية الوصول دون قيود إلى بوابتها الرسمية على الإنترنت www.regierung.li قبل بضعة أشهر، من خلال توفير خدمة بلغة الإشارة؛ وقد وفر الخدمة نفسها الموقع الإلكتروني للمعلومات الرسمية عن البلد، www.liechtenstein.li. وتتعهد الحكومة أيضاً دليلاً على الإنترنت يحمل عنوان "ليختنشتاين بلا قيود" "Barrier-free through Liechtenstein"، يقدم معلومات راهنة عن إمكانية الوصول إلى المباني العامة والمطاعم وعيادات الأطباء وما إليها.

٣٨- وتعكف الحكومة حالياً على تنقيح الشروط المسبقة للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر الفقرة ٨).

٥- الهجرة واندماج السكان الأجانب المقيمين

التوصيات رقم ١٢/٦٤ و ١٧/٦٥ و ١٨/٦٥ و ٢٠/٦٥: اتخاذ خطوات لتحسين اندماج مختلف الفئات، لا سيما في العملية التعليمية؛ وإيلاء اهتمام خاص لحالة الأجانب، واحترام تنوع الثقافات.

٣٩- يميز القانون الذي ينظم وضع الأجانب في ليختنشتاين بين ثلاث مجموعات من الأجانب: المواطنون السويسريون، ومواطنو الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ومواطنو باقي الدول (الدول الأخرى). ويستند هذا التمييز على المعاهدات الدولية المبرمة مع سويسرا وكذلك قانون المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تحتوي على قواعد للمعاملة بالمثل تحكم معاملة مواطني كل جانب من الجانبين وأقاربهم وكذلك حرية تنقل الأشخاص (المحددة بحصة معينة). وقد وضّح الوضع القانوني للسكان الأجانب بالنسبة للمجموعتين الأوليين من

الأجانب منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في قانون حرية تنقل مواطني المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا (قانون حرية تنقل الأشخاص) ومواطني البلدان الأخرى منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في قانون الأجانب (قانون الأجانب، آب/أغسطس).

٤٠- وتصل نسبة الأجانب إلى عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في ليختنشتاين ٣٣,٣ في المائة، وهي نسبة مرتفعة نسبياً. وينحدر حوالي نصف المواطنين الأجانب الذين يعيشون في ليختنشتاين من أراضي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وخصوصاً النمسا وألمانيا، وحوالي الثلث من سويسرا، والخمس من بلدان أخرى.

٤١- وقد ظل التعايش بين السكان المحليين والأجانب سلمياً إلى حد كبير على مدى عقود، سيما وأن السكان الأجانب يشاركون بدورهم في النجاح الاقتصادي بقدر مساهمة السكان المحليين ومنتجون في البنيات الاجتماعية للبلد. وفي الوقت نفسه، يعد اندماج الأجانب شاغلاً رئيسياً من شواغل حكومة ليختنشتاين. ويفهم الاندماج على أنه عملية متبادلة تتطلب الاحترام المتبادل والتفاهم من المجتمع المضيف والمهاجرين كليهما، ويستند إلى مبدأ "المطالبة والترقية". ويتضمن كل من قانون حرية تنقل الأشخاص وقانون الأجانب مبادئ الاندماج هذه: قانون حرية تنقل الأشخاص كهدف يتعين تحقيقه، وقانون الأجانب كأداء ملزم في إطار اتفاق الاندماج المبرم بين مواطني البلدان الأخرى ومسؤول مكتب الهجرة وجوازات السفر. ويتعهد مواطنو البلد الآخر، وفقاً لهذا الاتفاق، بتعلم اللغة الألمانية واكتساب المعارف الأساسية بالنظام القانوني لليختنشتاين وهيكل دولتها. وفي المقابل، يُدعم المواطنون في جهودهم لتعلم اللغة الألمانية.

٤٢- وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أنشأت الحكومة منصب موظف شؤون الاندماج. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة مفهوماً شاملاً للاندماج عنوانه "ليختنشتاين - القوة من خلال التنوع"، يتضمن خطة من التدابير للأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣. ويتضمن المفهوم خمسة مبادئ توجه سياسة الاندماج: (١) ليختنشتاين تساعد على تفتتق إمكانات الناس الذين يعيشون بها والاستفادة منها؛ (٢) وليختنشتاين تثنى التنوع وتعززه بطريقة محددة الهدف؛ (٣) وليختنشتاين تموقع نفسها بأنها "بلد ملتقى الثقافات" يتيح لكل فرد المشاركة؛ (٤) وليختنشتاين بلد لمن يعيشون فيه أن يفخروا به ويعتزوا بالانتماء إليه؛ (٥) وليختنشتاين تعمل بفاعلية على تعزيز تعدد اللغات.

٤٣- ولدمج الأجانب بصورة أفضل، نُقح قانون الحصول على الجنسية الوطنية وفقدها (قانون الجنسية). ومنذ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يجب على الأجانب الراغبين في الحصول على جنسية ليختنشتاين إثبات إتقانهم اللغة الألمانية وتحصيلهم معرفة أساسية بالنظام القانوني لليختنشتاين وبنية دولتها وتاريخها وثقافتها. وبهذه الطريقة، يمكن النظر إلى التجنيس بأنه ختام عملية اندماج ناجحة. وفي إطار التنقيح، خفضت فترة الإقامة اللازمة للحصول على الجنسية بسبب الزواج من ١٠ إلى ٥ سنوات.

٤٤ - ويؤدي النظام الدراسي دوراً هاماً آخر في اندماج السكان الأجانب وتعزيز التسامح والتفاهم بين السكان المحليين والأجانب. وقد أُتخذ العديد من التدابير في هذا الصدد، على النحو الذي نوقش في الفصل الأول (الحق في التعليم).

٦- العنصرية

٤٥ - تنص المادة ٢٨٣ والمادة ٣٣(٥) من القانون الجنائي على المتابعة الجنائية للسلوك العنصري.

التوصيات رقم ١١/٦٤ و ١٣/٦٤-١٦: مواصلة الجهود والتدابير الرامية إلى مكافحة العنصرية والحفاظ عليها؛ ورصد وتوثيق الحوادث العنصرية.

٤٦ - قبلت ليختنشتاين دون تحفظات كافة التوصيات الخمس التي قدمت إليها في إطار الاستعراض الدوري الشامل بشأن موضوع مكافحة العنصرية. وقد نفذت، على مدى السنوات الأربع الماضية، العديد من التدابير عملاً بهذه التوصيات وتوصيات هيئات المعاهدات. وقد نظمت فعاليات وحملات لتوعية السكان وتحسيسهم، وأجريت بحوث أساسية، وأعد تحليل إحصائي للبيانات. وتؤدي لجنة الحماية من العنف دوراً هاماً في هذا الصدد: فقد أنشأتها الحكومة عام ٢٠٠٣ بصفتها هيئة مشتركة بين المكاتب تحت قيادة الشرطة الوطنية. وتشمل ولاية هذه اللجنة رصد وتوثيق حالة عنف اليمين المتطرف في ليختنشتاين والتمييز المبكر إلى التطورات الخطيرة.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٩، انتهى من دراسة سوسيولوجية بتكليف من الحكومة عن ظاهرة التطرف اليميني في ليختنشتاين وأسبابه وعرضت على الجمهور. ويعد أصحاب الدراسة أيضاً عدة توصيات بشأن التهج التي على السلطات سلوكها عند مكافحة العنصرية والتطرف اليميني. وقِيّمت لجنة الحماية من العنف التابعة للحكومة نتائج الدراسة. وبناء على هذا التقييم، اعتمدت الحكومة خطة من التدابير الرامية إلى مكافحة التطرف اليميني أعوام ٢٠١٠-٢٠١٥، تتضمن العديد من الأنشطة.

٤٨ - ومن النقاط الأساسية في قائمة التدابير هذه إنشاء مكتب متخصص لمكافحة التطرف اليميني عام ٢٠١٠ وتكليفه بولاية توجيه المساعدين الذين يواجهون مسألة التطرف اليميني وبناء معارف استشارية، وإطلاق حملة توعية عامة ضد العنف اليميني ("اكشف عن وجهك في مكافحة العنف اليميني"، ٢٠١٠)، وتوفير التدريب على دفع العدوان من أجل التصدي للمتطرفين اليمينيين العنيفين وغيرهم. ومن الأولويات الأساسية لقائمة التدابير أيضاً تحسين حالة البيانات المتعلقة بالعنصرية والتطرف اليميني. وفي هذا الصدد، كلفت الحكومة معهد بحوث مستقل بإعداد تقرير رصد سنوي يوثق جميع الحوادث والتدابير المرتبطة بالتطرف اليميني في ليختنشتاين. وينشر تقرير رصد التطرف اليميني ويتاح للجمهور. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، نشر تقرير رصد التطرف اليميني الثاني لعام ٢٠١١ (متاح في الموقعين www.respect-bitte.li و www.landespolizei.li).

٤٩- وإضافة إلى النقاط المذكورة سالفاً، شكلت قائمة تدابير مكافحة التطرف اليميني أساس عدة دورات تدريب مستمر للعاملين الاجتماعيين، والمدرسين، ومن إليهم، من أجل تحسيسهم بمشكلة التطرف اليميني (كيفية التعرف على المتطرفين اليمينيين) والإرشاد إلى أنماط التدخل الملائمة.

٥٠- وتؤدي المدارس دوراً هاماً في الوقاية من العنصرية. فعلى مستوى التعليم، تولى أهمية خاصة للتعليم التاريخي والسياسي. وتعليم الاشتراكية الوطنية موضوع إلزامي يحظى بالأولوية في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية. وتتاح مواد تعليمية مناسبة ويشجع بشكل فاعل على وضع كتب دراسية ذات صلة بليختنشتاين. وإضافة إلى ذلك، تنظم حملات ومشاريع في المدارس تتيح للتلاميذ مواجهة العنصرية والتطرف اليميني بطريقة نقدية. وتُجدر الإشارة بصورة خاصة في هذا الباب إلى الذكرى السنوية للمحرقة. فإلى جانب دورات التدريب المستمر للمدرسين المذكورة أعلاه، تشمل تدابير التصدي للترغبات المتطرفة تقديم المشورة البسيطة للتلاميذ (على سبيل المثال تقمص زميل الدراسة/المدرس دور مستودع الأسرار) والعمل الاجتماعي للمدرسة.

٧- الميل الجنسي

التوصية رقم ٦٥/١٣: قانون يأخذ بالشراكات المسجلة للأزواج المثليين.

٥١- مع بدء نفاذ القانون الجديد المتعلق بالشراكات المسجلة للأزواج المثليين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تكون قد قدمت مساهمة هامة للتغلب على التمييز والحرمان الاجتماعية المتعلقة بالمثلية الجنسية. ومنذ ذلك الحين، أصبح الأزواج المثليون قادرين على تسجيل شراكاتهم. ويتم الإشهاد على الشراكة المسجلة من قبل مكتب السجل المدني.

٥٢- ويشكل التسجيل الأساس القانوني لشراكة بحقوق وواجبات متبادلة: ويجب على الشريكين المسجلين أن يقدم أحدهما للآخر معلومات عن دخله وأصوله وديونه. ويجب اتخاذ قرارات مشتركة بشأن البيت المشترك. ويعتبر الأزواج المسجلون في إطار شراكة مماثلين للأزواج المتزوجين في احترام قانون الميراث، وقانون التأمين الاجتماعي، وقانون المعاشات المهنية، والقانون المنظم للأجانب وعمليات التجنس، وقانون الضرائب، وجميع مجالات القانون العام الأخرى. ولهذا الغرض، عدلت مختلف القوانين القائمة في نفس الوقت الذي كان يوضع فيه قانون الشراكات المسجلة. ولا يجوز تبني الأطفال واللجوء إلى العمليات الطبية الإنجابية للأشخاص الذين يعيشون في شراكة مسجلة.

باء- الحق في الحياة وحظر الرق والتعذيب

٥٣- بموجب دستور ليختنشتاين والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يُضمن الحق في الحياة وحظر المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة كما تُضمن الحرية الشخصية والحماية من الرق. وقد ألغيت عقوبة الإعدام.

٥٤- وبالرغم من أن السلطات قررت أن ليختنشتاين ليست لا بلد عبور ولا بلد مقصد للاتجار المنظم بالبشر ولم تسجل أي حالة للاتجار بالبشر، فقد تواصل تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة ومنعها على مدى السنوات الماضية. ومنذ عام ٢٠٠٦، توجد مائدة مستديرة حول الاتجار بالبشر في ليختنشتاين ترمي إلى تعزيز التعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون وسلطات الهجرة ومؤسسات دعم الضحايا في مجال الاتجار بالبشر. ووافقت الحكومة عام ٢٠٠٧ على المبادئ التوجيهية لمكافحة الاتجار بالبشر في ليختنشتاين التي أعدتها المائدة المستديرة. وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت المائدة المستديرة مشروع وقاية الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر.

٥٥- ويهتم المشروع بالرقصات العاملة في حانات ليختنشتاين وملاهيها الليلية اللائي يعتبرن مجموعة معرضة لخطر الاتجار بالبشر. وأصبح لزاماً على الرقصات منذ عام ٢٠٠٩ المشاركة في دورة إعلامية يقوم خلالها موظفون عموميون ومكتب مساعدة الضحايا بتعريفهن بوضعهن القانوني. وتساعد هذه الدورة على منع الاستغلال المحتمل في عين المكان وتبين للضحايا احتمالات للاتجار بالبشر طرق الوصول إلى المشورة وإلى منظمات مساعدة الضحايا. وقد أكد تقييم للمشروع أثره الإيجابي.

جيم- إقامة العدل، والحق في المساواة في التمتع بحماية القانون

التوصية رقم ١٧/٦٤: بذل المزيد من الجهود لضمان حقوق المحتجزين على ذمة المحاكمة وفقاً لتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٥٦- بتنقيح ليختنشتاين لقانون الإجراءات الجنائية الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تكون قد نفذت فعلاً توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن ضمانات حقوق المحتجزين على ذمة المحاكمة. ويجب إبلاغ كل محتجز، عند الاعتقال أو بعده مباشرة، بحقه في استشارة محام وحقه في التزام الصمت. ويُبلغ المحتجز بأن أي إفادة قد يدلي بها قد تستخدم للدفاع عنه كما قد تستخدم ضده أيضاً. وينص قانون الإجراءات الجنائية بالضرورة أيضاً على تعيين محام طوال فترة الاحتجاز على ذمة المحاكمة. وإذا لم يعين المتهم محامياً من هذا القبيل، تقدم المحكمة محامي المساعدة القضائية. ويجب أن يستجوب كل محتجز قاضي التحقيق فوراً أو خلال ٤٨ ساعة على الأكثر من تلقي طلب الاحتجاز على ذمة المحاكمة.

٥٧- وفي عام ٢٠١١، زاد تنقيح آخر لقانون الإجراءات الجنائية من تحسين الوضع القانوني للمتهم والمشتبه فيه، أي الخاضع سلفاً لتحقيق أولي. وتنظم قواعد جديدة حالياً الحق في فحص الوثائق، والحق في مساعدة مترجم، والحق في طلب تقديم الأدلة، والحق في حرية اختيار محام مع إتاحة فرص للتشاور في جميع الأوقات، والحق في المساعدة القانونية، والحق في استشارة محام خلال الاستجواب، وحق المشاركة والحضور.

٥٨- وكان ثاني مجالات تركيز هذا الإصلاح هو تعزيز حقوق الضحايا في الإجراءات الجنائية. ويجب الآن إبلاغ ضحايا الجرائم الجنائية بحقوقهم، وبالإفراج عن المتهمين من الاحتجاز، إذا طلب الضحايا إخبارهم، وكذا بالتقدم المحرز في الإجراءات. ويجوز لضحايا العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي المنهكين عاطفياً على نحو خاص جراء الجريمة الجنائية طلب حقوق خاصة في معاملة تراعي حساسيتهم. وبناء على إقرار، يجوز لضحايا الجرائم الجنائية أيضاً المشاركة كأطراف غير معلنة في الإجراءات الجنائية مع حفظ الحقوق الإجرائية الخاصة بهم. ودخلت التعديلات حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ولا يزال الأساس العام لمساعدة ضحايا الجرائم الجنائية يجد نصه في قانون مساعدة الضحايا لعام ٢٠٠٧.

دال - الحق في طلب اللجوء

٥٩- في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، دخل قانون اللجوء الجديد حيز النفاذ في ليختنشتاين، حيث حل محل قانون اللاجئين لعام ١٩٩٨. وقد أصبح التنقيح ضرورياً في ضوء التحارب العملية والتغيرات الدولية. ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد انضمام ليختنشتاين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى اتفاق دبلن. ولا يزال القانون يقوم على مبادئ اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين ويحافظ على التقاليد الإنسانية لليختنشتاين. ويرد مبدأ عدم الإعادة القسرية بشكل أوضح في قانون اللجوء الجديد. ويقدم القانون أيضاً الحماية في حالات الاضطهاد من جهات غير الدول وإمكانية توطين اللاجئين الذين تعترف بهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ليختنشتاين. وصمم قانون اللجوء ليضمن إجراءات سريعة ونزيهة ويكفل حصول الأشخاص المحتاجين على الحماية التي لهم الحق فيها. وتعززت حقوق طالبي اللجوء أكثر بإلزام الحكومة، صراحة في القانون الجديد، بضمان وصول طالبي اللجوء إلى المشورة القانونية وتحمل تكاليف التأمين الصحي إذا كان الأشخاص المعنيون غير قادرين على تحملها بأنفسهم. وعلى غرار قانون اللاجئين القديم، ينص قانون اللجوء الجديد على أن يكون لطالبي اللجوء عمل في حدود الإمكان خلال مدة الإجراءات وأن يتمكنوا بالتالي من أداء تكاليف معيشتهم. وعلى الأطفال القصر لطالبي اللجوء والقصر غير المصحوبين الذهاب إلى المدرسة خلال سن التعليم الإلزامي والتسجيل في المدارس في أسرع وقت ممكن.

٦٠- وقد تذبذب عدد طالبي اللجوء في ليختنشتاين كثيراً في السنوات الأخيرة. ففي حين انخفضت الأعداد باطراد من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، قفزت إلى ٢٩٤ طلباً عام ٢٠٠٩، وهو أعلى مستوى منذ مطلع هذا القرن. كما بلغت ليختنشتاين، بحوالي ٨,٢ طالبي لجوء لكل ١٠٠٠ نسمة، أعلى نسبة لطالبي اللجوء مقارنة بعدد السكان في جميع الدول الصناعية عام ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، تراجع عدد الطلبات مرة أخرى (٢٠١٠: ١١٣ و ٢٠١١: ٧٥، ومن كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٢: ٤٠).

٦١- وتعذر على طالبي اللجوء، في معظم الطلبات الـ ٥٢٢ المقدمة بين بداية عام ٢٠٠٩ وآب/أغسطس ٢٠١٢، ذكر أسباب طلب اللجوء وفقاً لقانون ليختنشتاين ومعايير اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين، أو بلد أوروبي آخر تبين أنه مسؤول عن هذه الإجراءات. وفي الفترة الزمنية نفسها، اعترف لعشرين شخصاً بوضع لاجئ في ليختنشتاين. ومنذ عام ١٩٩٨، عندما دخل قانون اللاجئين البديل حيز النفاذ، كان هناك ما مجموعه ٤٦ لاجئاً. وإضافة إلى ذلك، أتاحت لما يقارب ٢٠٠ شخص على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية فرصة العيش في ليختنشتاين بعد إجراءات لجوء في إطار السماح بالدخول لأسباب إنسانية أو لم شمل الأسرة.

هاء- الحق في حرية الفكر والوجدان والدين

٦٢- يضمن الدستور حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات وفي التجمع. كما يكفل الدستور حرية الدين والوجدان ويضمن الحقوق المدنية والسياسية، بصرف النظر عن الانتماء الديني. ويجظر القانون الجنائي جميع أشكال التمييز على أساس الانتماء الديني.

التوصيات رقم ١٤/٦٥ و ١٥/٦٥ و ١٦/٦٥ و ١٩/٦٥: تعزيز التسامح الإثني والديني، بما في ذلك من خلال تدابير تعليمية؛ واعتماد استراتيجية لإدماج الأشخاص من أصل إثني أو دين مختلفين؛ وزيادة مراعاة فئات الأقليات، بما فيها الجالية المسلمة.

٦٣- يجري حالياً الإعداد لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والطوائف الدينية. ومن النقاط الرئيسية لعملية إعادة التنظيم إلغاء الإشارة الحالية إلى "الكنيسة الوطنية" في الدستور، ووضع قانون الطوائف الدينية، وإعداد اتفاقات تعاقدية مع الطوائف الدينية المعترف بها من الدولة. وعلى المستوى القانوني، من الأهداف توفير قواعد موحدة تنظم اعتراف الدولة بالطوائف الدينية، ومنح الحقوق (التعليم الديني، والرعاية الرعوية، وما إليها) وتمويل الطوائف الدينية. وتسوى القضايا الثنائية بين الدولة والطائفة الدينية المعنية على أساس تعاقدية. فعلى سبيل المثال، من المقرر إعادة تنظيم الصلات الوثيقة حالياً مع الكنيسة الكاثوليكية من حيث قانون الملكية. وستنشئ إعادة التنظيم المعتمدة أساساً قانونياً موحداً للعلاقة بين الدولة والطوائف الدينية، مما يؤدي إلى المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف الدينية.

٦٤- ويأخذ هذا الأمر في الاعتبار حقيقة أن سكان ليختنشتاين أصبحوا على مدى العقود الماضية يتسمون بالتعددية على نحو متزايد. ومع أن الكاثوليك ظلوا يشكلون أكثر من ٩٥ في المائة من السكان في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي (وظلوا يشكلون حوالي ٩٠ في المائة عام ١٩٧٠)، انخفضت نسبة السكان المنتسبين لكنيسة الروم الكاثوليك باطراد منذ ذلك الحين. وفقاً لأحدث تعداد أجري عام ٢٠١٠، انخفضت نسبة السكان المنتسبين لكنيسة الروم الكاثوليك إلى ٧٦ في المائة، في حين تتكون ثاني أكبر مجموعة من أعضاء الكنيسة الإنجيلية

البروتستانتية بنسبة ٦,٥ في المائة، ويشكل المسلمون ثالث أكبر مجموعة بنسبة ٥,٤ في المائة. ويصرح ٥,٣ في المائة من السكان المقيمين أنهم لا دين لهم. ولإيجاد حلول لبناء لمخاوف معينة للجالية المسلمة، شكلت الحكومة عام ٢٠٠٤ فريق عمل يتألف من عدد متساو من ممثلي الإدارة وممثلي الجالية المسلمة.

٦٥- ويولّى اهتمام خاص في المدارس لتعزيز التسامح بين الأديان ووجهات النظر بشأن العالم. ويكتسي تعليم التسامح أهمية خاصة في حصتي "التربية الاجتماعية" و"الدين والثقافة". وصممت هذه الأخيرة بحيث يتسنى للتلاميذ من جميع الأديان والطوائف الدينية المشاركة. فهي مشتركة بين الأديان وتغطي جميع الأديان الرئيسية في العالم.

واو- المشاركة في الحياة السياسية

٦٦- إمارة ليختنشتاين ملكية دستورية وراثية تقوم على أساس ديمقراطي وبرلماني. ونظام الدولة في ليختنشتاين نظام مزدوج، أي أن شكله يحدد من خلال العمل التعاوني لصاحبي السيادة، الأمير والشعب.

٦٧- ويحق لجميع المواطنين الذين يعيشون في ليختنشتاين التصويت والترشح اعتباراً من عيد ميلادهم ١٨. ويتكون برلمان ليختنشتاين من ٢٥ ممثلاً ينتخبون كل أربع سنوات في اقتراع عام ومباشر وسري وفقاً لنظام التمثيل النسبي. وينتخب البرلمان الحكومة ويقترحها على الأمير الحاكم لتنصيبها. وتتكون الحكومة من خمسة أعضاء وتعتبر السلطة التنفيذية العليا. كما ينتخب المواطنون في كل البلديات، كل أربع سنوات أيضاً، مجلساً بلدياً يرأسه عمدة. وترعى السلطات البلدية بصورة مستقلة أعمالهم وتدير أصول البلدية.

٦٨- وتكتمل هذا النظام حقوق ديمقراطية مباشرة واسعة النطاق. ويجوز لألف ناخب أو ثلاث بلديات تقديم مبادرة تشريعية. ويلزم ١٥٠٠ توقيع أو قرارات أربع بلديات لإطلاق مبادرة لتغيير الدستور. والأرقام الدنيا اللازمة التي تسري على تقديم مبادرات هي نفسها التي تسري على الاستفتاءات ضد القرارات التشريعية أو الدستورية للبرلمان. ويجوز للمواطنين أن يلجأوا أيضاً إلى استفتاءات ضد قرارات السلطات البلدية.

٦٩- وتعد مشاركة السكان الأجانب في الخطاب السياسي عاملاً مهماً في الاندماج الاجتماعي لأفرادها. ويؤخذ هذا الوضع في الاعتبار من جانب المؤتمر السنوي للاندماج الذي تنظمه الحكومة منذ عام ٢٠١١. ويوفر مؤتمر الاندماج منبراً مفيداً للحوار المباشر بين ممثلي جمعيات الأجانب وأعضاء الحكومة. وتدل التجربة على أن السكان الأجانب أصبحت لهم فاعلية سياسية أكبر في الآونة الأخيرة. ومن الأمثلة على ذلك قائمة التدابير التي وضعتها المنظمة الجامعة لرابطات الأجانب وقدمتها إلى الحكومة باعتبارها متابعة لمؤتمر الاندماج لعام ٢٠١٢.

زاي- الحق في العمل

٧٠- ليختنشتاين موقع حديث ومتنوع للأعمال يوظف ٤١٠ ٣٥ أشخاص في نهاية عام ٢٠١١. وهذا رقم مرتفع جداً نسبة إلى مجموع السكان البالغ ٤٠٠ ٣٦ نسمة. وتبعاً لذلك، فإن معدلات البطالة منخفضة جداً مقارنة بما على الصعيد الدولي (أيار/ مايو ٢٠١٢: ٢,٥ في المائة). ومن الأشخاص الذين يعملون في ليختنشتاين، يقيم ١٦ ٧٦٤ في ليختنشتاين في حين يأتي ١٧ ٥٧٠ يوماً من البلدان المجاورة.

٧١- والحق الفردي في العمل وحماية العمال منصوص عليهما في المادة ١٩(١) من دستور ليختنشتاين. وتبسط الأحكام التشريعية مزيداً من التفاصيل عن هذه الحقوق والحمايات.

٧٢- ويشكل القانون المتعلق بالصلاحيات العامة لاتفاقيات المفاوضات الجماعية، الصادر عام ٢٠٠٧ كجزء من مجموعة من التدابير الرامية إلى الحفاظ على الشراكة الاجتماعية وتعزيزها، الأساس القانوني لتمديد اتفاق من اتفاقيات المفاوضات الجماعية المبرمة بين الشركاء الاجتماعيين ليشمل القطاع الاقتصادي المعني برمته. وفي الوقت نفسه، هناك أكثر من ١٠ اتفاقيات للمفاوضة الجماعية ملزمة بشكل عام تنظم الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وظروف العمل الأخرى بغرض مواجهة أي إغراق اجتماعي أو في مجال الأجور.

٧٣- ويجب أن يكون لأي شخص يعمل في ليختنشتاين تأمين على البطالة. وإضافة إلى الدعم المالي للعاطلين عن العمل، هناك عدة تدابير لدعم الباحثين عن عمل. وأحد مجالات التركيز الرئيسية في مكافحة البطالة هو مواصلة تطوير استراتيجيات التدخل المبكر. وقد كان لبرامج مكافحة بطالة الشباب مثل "ليختنشتاين الفرص"، و"التوظيف بالانطباع الأول"، ومنح تدريب داخلي لمدة ستة أشهر خارج البلد للشباب الباحثين عن عمل كجزء من مشروع الاتحاد الأوروبي (MOJA) تأثير كبير. وبحلول عام ٢٠١١، انخفضت بطالة الشباب بشكل مستمر إلى أدنى مستوى في ١٠ سنوات، أي إلى ٢,٧ في المائة. وللتصدي للعوامل غير المواتية التي تعترض المسنين في سوق العمل، أطلقت المنظمات المنخرطة في تعليم الكبار والخدمات التعليمية مشروع "ما فوق ٤٥ - تسخير الإمكانيات من أجل ليختنشتاين". ونتيجة لذلك، تأسس مركز الكفاءات arbeitsleben.li الذي يقدم المشورة للشركات بشأن علاقات الأجيال وإدارة شؤون الموظفين.

حاء- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق

٧٤- ليختنشتاين دولة رفاة تتمتع بمستوى معيشي عال جداً وشبكة أمان اجتماعي متطورة جداً. ويشمل نظام الضمان الاجتماعي في ليختنشتاين التأمين الصحي، والتأمين على الشيخوخة، والتأمين ضد العجز، وتأمين الباقي على قيد الحياة، والتأمين ضد الحوادث، والتأمين ضد البطالة، والاستحقاقات التكميلية، ومخصصات العجز، ومخصصات الأمومة،

ومخصصات المكفوفين. ولا يوجد فقر مدقع في ليختنشتاين. ويجوز للأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف معيشتهم بالرغم من التأمينات الاجتماعية المذكورة أعلاه المطالبة بمساعدة اجتماعية مالية كحد أدنى للدخل. وبفضل هذه الاستحقاقات الاجتماعية، تعرف ليختنشتاين نسبة منخفضة إلى حد ما من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض مقارنة مع البلدان الأخرى.

طاء- الحق في التعليم

٧٥- لليختنشتاين نظام تعليمي سلس يتيح للناس التعلم مدى الحياة ولجميع من في البلاد أفضل الفرص التعليمية. وفترة التعليم الإلزامي هي تسع سنوات. والتعليم متاح مجاناً لجميع الأطفال والشباب بغض النظر عن أصلهم أو انتمائهم الديني أو جنسهم أو إعاقاتهم. ثم إن رياض الأطفال قبل بدء التعليم الإلزامي مجانية بدورها. ويبقى الارتقاء الفردي وتكافؤ الفرص الهدفين الرئيسيين لنظام التعليم في ليختنشتاين.

٧٦- ويعد التسامح مبدأً مركزياً وملزماً للتعليم في جميع المراحل الدراسية. وتحدد المناهج الدراسية للتعليم الإلزامي هدفاً شاملاً يتمثل في وجوب تزويد التلاميذ بالأدوات اللازمة لفهم تنوع البشر واحترام الغيرية. وكجزء من تعليم حقوق الإنسان والديمقراطية، يتعلم التلاميذ كيف يفهمون المبادئ الأساسية وكيف يوجهون سلوكهم تبعاً لذلك. وفي هذا الصدد، تسعى المدارس إلى تحقيق أهداف المنهج الدراسي بشكل جدي، وكذا أهداف تعزيز الكفاءات المشتركة بين الثقافات والتسامح العرقي والديني، وذلك في الأسابيع العديدة المخصصة للمشاريع المواضيعية وما يقدم من مواضيع اختيارية.

٧٧- وتحقق الفتيات تحصيلاً أكاديمياً أعلى عموماً من الفتيان. ولا يزال الوضع يكشف فرط تمثيل الأطفال ذوي الخلفية المهاجرة في المدارس ذات المتطلبات الأكاديمية الأدنى. ومع ذلك، ليست الخلفية المهاجرة سوى عاملاً واحداً من بين عوامل عديدة تؤثر على النجاح الدراسي للطفل. وأظهرت الاختبارات الوطنية لليختنشتاين أيضاً أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي والخلفية التعليمية للوالدين على وجه الخصوص لهما تأثير كبير على النجاح التعليمي.

٧٨- وأحد الابتكارات المهمة في هذا السياق هو المشروع الجديد للإحصاءات التعليمية التي من المقرر جمعها بانتظام ونشرها ابتداءً من عام ٢٠١٢. وستُحسن الإحصاءات تحديد المسارات المهنية التعليمية النموذجية وتأثير الخلفية المهاجرة والاجتماعية.

٧٩- وتوجد عدة تدابير داعمة لضمان تكافؤ الفرص لجميع الأطفال. ويقدم للأطفال الناطقين بلغات أجنبية تعليم لغوي مكثف في حصة خاصة هي "الألمانية كلغة ثانية" تهدف إلى منحهم القدرة على متابعة التعليم في صفوف عادية أو في رياض الأطفال بأقل قدر ممكن من الصعوبات اللغوية. وإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة واسعة من العروض في مجال تعليم

ذوي الاحتياجات الخاصة والتدابير الاجتماعية التربوية وتدابير الدعم المدرسي. وبالنسبة للأطفال والشباب وذوي الإعاقة الذين يلاقون صعوبات في التعلم الذين لا يستطيعون متابعة الدراسة في التعليم العادي، بالرغم من تدابير الاندماج، توجد مدرسة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي متاحة أيضاً للأطفال والشباب من البلدان المجاورة.

٨٠- وفي ضوء النظرة التي تزداد انتشاراً بشأن وجوب تطبيق التدابير بأسرع ما يمكن حتى يتسنى تعويض الفوارق في التحصيل، تعكف الحكومة على تنفيذ مشاريع التعليم في الطفولة المبكرة وتثقيف الوالدين بصورة متزايدة. وتوجد مشاريع تجريبية مختلفة قيد التنفيذ على مستوى البلديات.

٨١- وفي المرحلة الثانوية أيضاً، يجري تنفيذ مشاريع إصلاح شتى بهدف ضمان الارتقاء بالشباب بصورة أكثر مراعاة لفردانيتهم وتحسين فرص التعليم للجميع. وفي هذا الصدد أيضاً، اعتمدت الحكومة مفهوماً شاملاً لتدابير الدعم في المجال التعليمي في صيف ٢٠١٢.

٨٢- وبعد أن ينهي الشباب دراستهم الإلزامية، لهم خيار التسجيل إما في التعليم والتدريب المهنيين والفنيين أو في مدرسة ثانوية تعدهم للتعليم العالي. ويجمع التعليم والتدريب المهنيين والفنيين بين العمل التطبيقي داخل شركات تتولى التدريب وبين التعليم في المدارس المهنية والدورات المتخصصة، ويمكن إتمامه بموازية البكالوريا المهنية. وبعد الانتهاء من التعليم الإلزامي، يساعد مكتب التكوين المهني والإرشاد الوظيفي الشباب على تحديد مسارهم لمواصلة الدراسات. ويساعد موظفون من المكتب نفسه الشباب الذين لم يقرروا بعد في مسار بعينه قبل شهرين من مغادرة المدرسة. يدير المكتب نفسه أيضاً برنامج توجيه سنوي للشباب الراغبين خلال آخر ستة أشهر من التعليم الإلزامي. ولعل المعدل المنخفض جداً (أقل من ٥ في المائة) من الشباب الذين يفتقرون إلى حل لمواصلة دراستهم هو النتيجة المرصية لهذه التدابير. ويعد برنامج التعليم والتدريب المهنيين المزدوج المسار (التلمذة الصناعية) عاملاً مهماً في نجاح اقتصاد ليختنشتاين وأحد أسباب انخفاض معدل بطالة الشباب (انظر الفصل الرابع، زاي).

٨٣- ولليختنشتاين ثلاث جامعات ومؤسسة شبه جامعية واحدة، ولكنها لا تقدم المجموعة الكاملة للمواضيع بسبب صغر حجم البلد. وتكفل معاهدات واتفاقات دولية شتى إمكانية تسجيل طلاب ليختنشتاين في الجامعات والمؤسسات المماثلة في سويسرا والنمسا بنفس شروط مواطني هذين البلدين المجاورين.

٨٤- وشرعت الدولة في النهوض بتعليم الكبار بموجب قانون صادر عام ١٩٧٩ وأصبح تحت رعاية مؤسسة ليختنشتاين لتعليم الكبار، وهي مؤسسة من مؤسسات القانون العام، منذ عام ١٩٩٩.

باء- الحق في الصحة البدنية والعقلية

٨٥- لكل شخص يعيش في ليختنشتاين تأمين صحي إجباري ويتمتع تبعاً لذلك بالحصول على الرعاية الطبية. ويدفع التأمين الصحي الإجباري من خلال قسط يعادل حصة الفرد، ويغطي نصفه أرباب العمل في حالة الموظفين. ويستفيد الأشخاص ذوو الدخل المنخفض من قسط منخفض، ولا يدفع الشباب أية أقساط تأمين حتى سن ١٦ عاماً، ولا يُلزم الأشخاص دون سن الـ ٢٠ بالمشاركة في نفقات الرعاية الصحية. ولإبقاء أقساط جميع المؤمنین منخفضة، تدفع الدولة إضافة إلى ذلك مساهمة تحدد سنوياً في تكاليف التأمين الصحي الإجباري. ويكفل خدمة الرعاية الصحية العامة الكثير من أطباء ليختنشتاين ومستشفياتها. وتوجد أيضاً عقود مع مستشفيات ومرافق للطب النفسي في بلدان أجنبية. ويتبين المستوى الرفيع للرعاية الصحية من مؤشرات مثل ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة وتدني وفيات الرضع والوفيات النفاسية.

٨٦- ووفقاً لقانون الصحة، تتخذ الدولة التدابير اللازمة لتعزيز الصحة العامة والوقاية من الأمراض. ويعهد إلى عدة مكاتب حكومية ومكاتب متخصصة ومقدمي الخدمات الخواص بهذه الولاية. ويوجه مكتب الصحة العامة إلى كل شخص يعيش في ليختنشتاين الدعوة لإجراء فحوص طبية دورية مجاناً. ويولّى اهتمام خاص للأطفال؛ وتوجه إليهم الدعوة لإجراء فحوص طبية دورية تسع مرات خلال طفولتهم. ولتوجيه انتباه السكان الأجانب بدورهم إلى أهمية وفوائد فحوصات الأطفال، تترجم الدعوات إلى هذه الفحوصات إلى اللغات التركية والصربية/الكرواتية والألبانية.

٨٧- وتظهر الحملات الصحية المختلفة التي نظمت خلال السنوات الماضية أن الوقاية تؤخذ مأخذ الجد. وعملت الحملة الحكومية العريضة القاعدة "العيش الواعي" بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ على تحسيس السكان بالمحالات الثلاثة التالية: التغذية/ممارسة الرياضة، والصحة النفسية، والإرشاد الصحي في الشركات. ومنذ نهاية الحملة، جرى التركيز على مشاريع الوقاية الفردية في هذه المجالات الثلاثة. وأحد هذه المشاريع حملة "القلب يهمننا". وتعد أمراض القلب والأوعية الدموية أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في ليختنشتاين. ويواكب المشروع دراسة علمية لارتفاع ضغط الدم تتضمن أنشطة مختلفة حول موضوع أنماط الحياة الصحية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تأسس تحالف ليختنشتاين ضد الاكتئاب، وهو مشروع آخر يشكل استمراراً لحملة "العيش الواعي"، كجزء من المبادرة الأوروبية للبلدان الـ ١٩ الشريكة الموجودة منذ عام ٢٠٠٤. ويتعاون التحالف مع مختلف الفئات والمؤسسات المهنية، بما فيها منظمات الأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة.

٨٨- وتوجهت حملة الوقاية من الإدمان "أنت تحدد الكيفية!" إلى الشباب خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بهدف الحد من استهلاك المواد القانونية، أي الكحول والنيكوتين والبتروديازيبين. وقيمت الحملة عام ٢٠١٢ من خلال دراسة استقصائية عن استهلاك من يتراوح سنهم بين ١٥ و١٦ سنة للمخدرات المسببة للإدمان. وأظهرت الدراسة

أن الاستهلاك المنتظم لكل من الكحول والسجائر قد انخفض بشكل كبير. وأظهرت أن تطور استهلاك المخدرات غير القانونية، التي لم تتناولها هذه الحملة، هو وحده الذي كان أقل إيجابية. وفي حين خفض استهلاك القنب إلى النصف تقريباً منذ عام ٢٠٠٥، كاد يتضاعف استهلاك المخدرات غير القانونية الأخرى بجميع أصنافها. ويجري وضع تدابير محددة للفئات المعرضة للخطر.

كاف - التضامن الدولي

التوصية رقم ٢٦/٦٥: متابعة الإجراءات في مجال المعونة الإنمائية الرسمية بهدف الوفاء بالالتزامات الطوعية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

٨٩ - يعني تصور ليختنشتاين لنفسها - باعتبارها دولة غنية وشريكاً موثوقاً به في المجتمع الدولي - أنها تقدم مساهمتها المالية في التضامن الدولي. وينصب التركيز على التعاون الإنساني والتنمية الدوليين وفقاً لقانون صدر عام ٢٠٠٧. وأعلنت حكومة ليختنشتاين مراراً وتكراراً هدفها الرامي إلى الوصول إلى نسبة ٠,٧ في المائة المحددة دولياً للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن. وتقيس النسبة المئوية نفقات الدولة على التعاون الإنمائي مقارنة بالنتائج القومي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٩، حققت ليختنشتاين نسبة مساعدة إنمائية رسمية هي ٠,٦٧ في المائة. وحلت ليختنشتاين في المركز السادس في جميع أنحاء العالم في تلك السنة.

٩٠ - وإن الخراط ليختنشتاين في التعاون الإنساني والتنمية الدوليين لتوجه طويل المدى ومستدام يستهدف جميع البشر بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو لون البشرة أو الدين. ومنذ عام ٢٠١٠، أصبح بالإمكان الاطلاع على المعلومات الأساسية والأنشطة الجارية في موقع مخصص على شبكة الإنترنت (www.liv.li/ihze). وإضافة إلى التعاون الإنساني والتنمية الدوليين، تقدم ليختنشتاين أيضاً تبرعات تضامنية في مجالات أخرى، بما في ذلك كجزء من الآلية المالية للمنطقة الاقتصادية الأوروبية وتمويل البداية السريعة.

خامساً - التشاور مع المجتمع المدني

التوصية رقم ١/٦٤: التشاور مع جميع أصحاب المصلحة في أعمال متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل.

٩١ - ينظم مكتب الشؤون الخارجية، كجزء من تنفيذ هذه التوصية، نشاطاً سنوياً للمنظمات غير الحكومية. والهدف من ذلك هو التبادل المستمر مع المجتمع المدني وغيره من المكاتب الحكومية المعنية بشأن متابعة الاستعراض الدوري الشامل، ولكن أيضاً بشأن غيرها من مواضيع حقوق الإنسان. وقد ثبت أن هذا الحوار مع المنظمات غير الحكومية عنصر مرحب به مكمل لبوابات الربط الشبكي الأخرى (بشأن قضايا محددة) وذو قيمة عالية.

٩٢- وأُتيح خلال حوار هذا العام مع المنظمات غير الحكومية التي حضرت فرصةً للتعليق على مشروع التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل. ونظم هذا الحوار في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وشارك حوالي ٣٠ شخصاً من منظمات غير حكومية ومؤسسات وهيئات مستقلة أنشأها الدولة، فضلاً عن خبراء في مجال حقوق الإنسان.

٩٣- وانتظمت المناقشات في حلقتي عمل. نظرت حلقة العمل الأولى في مواضيع الدين ومكافحة العنصرية والاندماج. ففيما يتعلق بالدين، أُشيد بالتقدم المحرز فيما يتصل بحالة أعضاء الجالية المسلمة، وإن كانت لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى العمل، على سبيل المثال بحثاً عن أماكن للعبادة. وإضافة إلى ذلك، أعرب العديد من المشاركين في حلقة العمل عن تخوفهم من أن يستمر قانون الدين الجديد قيد الصياغة في التركيز على احتياجات طائفة الروم الكاثوليك. وفيما يتعلق بالعنصرية، لوحظ أنه ينبغي إشراك المنظمات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف اليميني. ورأى المشاركون أن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات في مجال الاندماج، حيث وجه أحد الانتقادات الرئيسية إلى التمييز ضد الأجانب في سوق العمل والسكن. وهدمت المقترحات الرامية إلى تحسين الاندماج في مجالات التعليم المبكر والتدريب، وإيجاد حوافز للشركات لتحقيق الاندماج في مكان العمل، وتحسين المشاركة على المستوى السياسي، كأن يُعطى على سبيل المثال المقيمون منذ مدة طويلة حق التصويت ولو على مستوى البلديات. وهم انتقاد آخر شرط التخلي عن الجنسية الأصلية عند اكتساب جنسية ليختنشتاين. ومن القضايا الهامة التي أثارها المنظمات التي حضرت كذلك وضع قانون عام لمكافحة التمييز وإنشاء ديوان مظالم مستقل يمكن أن يتوجه إليه الناس إذا تعرضوا للتمييز على أساس الأصل أو الجنسية أو الانتماء الديني.

٩٤- وخصصت حلقة العمل الثانية للمساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بحضور المرأة في الحياة السياسية، دعا العديد من المشاركين إلى الأخذ بمحضر ملزمة، بما أن التدابير القائمة - وإن كانت مفيدة - لم تحقق إلا تقدماً ضئيلاً. وفيما يتعلق بحضور المرأة في القوة العاملة، دعت المنظمات التي حضرت إلى الأخذ بالإجازة الوالدية المدفوعة الأجر وتوسيع المدارس وأماكن الرعاية النهارية العاملة ليوم كامل، وغيرها من خيارات الرعاية خارج المنزل، ولا سيما للرضع. وما زالت المساواة في الأجور تعتبر مجالاً ذا مشاكل كبرى، حيث دُعيت ليختنشتاين إلى الأخذ بأمثلة أفضل ممارسات البلدان المجاورة لها من أجل مكافحة عدم المساواة في الأجور. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية خيار العمل لدوام جزئي، وخاصة بالنسبة للرجال أيضاً وفي المناصب الإدارية. وكما في حالة الحياة السياسية، دُعيت إلى اعتماد نظام للحصص في القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالعنف المنزلي، أعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أنه ينبغي، إضافة إلى الجرائم التي تعرض سلفاً لمتابعة قضائية تلقائية، إدراج جرائم عنف منزلي أخرى أقل خطورة. ولوحظ أيضاً أن التقرير الوطني لم ينظر في العنف المنزلي إلا من حيث علاقات الشراكة، في حين أنه ينبغي أن يفهم ويعالج في نطاق أوسع (مثل العنف بين الأشقاء). وانتقدت الحكومة أيضاً لعدم ملتها وظائف شاغرة منذ سنوات عديدة

في مكتب تكافؤ الفرص. وفي المقابل، اعتبرت القواعد الجديدة التي تحكم الميراث التي اعتمدت عام ٢٠١٢ تقدماً كبيراً.

٩٥- وفي المناقشة العامة التي أعقبت ذلك، أثيرت أيضاً الشواغل التالية بشأن مجالات أخرى: ففيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، تم التأكيد على أن سوق العمل الثانوي لا يشكل دمجاً، وأن ثمة حاجة إلى قانون ينظم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ودُعي أيضاً إلى منح حق التصويت لمواطني ليختنشتاين الذين يعيشون في الخارج. وفيما يتعلق بالأطفال والشباب، دُعي إلى الشروع في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية وإلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتثقيف السياسي للشباب. وتم التأكيد أيضاً على أن الحضارة المشتركة المعتمدة للأطفال بعد الطلاق، على النحو الذي تتوخاه الحكومة، لن يكون لها معنى إلا بالاقتران مع الأخذ بالوساطة القبلية. موازاة ذلك. ووجه انتقاد إلى عدم وجود قانون لحماية المستأجرين. ووجه انتقاد آخر مفاده أن الحكومة، وإن نصبت لجناً معينة بقضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان، فإن تلك اللجان لا تحظى إلا بالقليل من الاهتمام.

سادساً - ملاحظات ختامية

٩٦- ثبت مراراً وتكراراً من الاستعراض الدوري الشامل الأخير ومن التقارير والزيارات القطرية للخبراء الدوليين والأوروبيين المستوى الرفيع لحماية حقوق الإنسان في ليختنشتاين. وفي الوقت نفسه، تدرك حكومة ليختنشتاين أن مواصلة التحسينات ضرورية وممكنة. وستستفيد حكومة ليختنشتاين من الحوار الحكومي الدولي في إطار تقييم الاستعراض الدوري الشامل للحالة في ليختنشتاين والتوصيات التي تمخض عنها باعتبارها مؤشراً هاماً لتحديد الإجراءات التي يتعين القيام بها في السنوات المقبلة.